● أخبار قصيرة

حزب الرئيس الفنزويلي يحقق فوزاً ساحقاً بالانتخابات التشريعية والإقليمية

حقق حزب الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو فوزاً ساحقاً في الانتخابات التشريعية والإقليمية التي قاطعتها المعارضة، وحظي بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية وحكام الولايات.
ووفقاً للنتائج التي أعلنها المجلس الوطني للانتخابات في البلاد، فاز الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي في كل الولايات باستثناء ولاية كوخيديس (وسط غرب)، وحصل ائتلاف مادورو على ٨٢,٦٨٪ من الأصوات في الجمعية العامة، وفق وكالة «فرانس برس».
وقال الرئيس الفنزويلي في كلمة أمام أنصاره في كاراكاس بعد الإعلان عن نتائج التصويت، إن فوز الاشتراكيين في الانتخابات البرلمانية والإقليمية هو «انتصار للشعب الفنزويلي بأكمله وانتصار للسلام والاستقرار واستقلال البلاد». وتابع: «هذا النصر ليس من نصيب السلطات، ولا من نصيب الأحزاب، بل من نصيب الشعب».

باكستان تحذر الهند برد قاس إذا تكررت «أخطاء الماضي»

حذرت باكستان الهند من أن أي «مغامرات خاطئة» مستقبلية ستواجه رداً أقسى. وشدد المتحدث العسكري الباكستاني، الفريق أحمد شريف جوهدري على أن باكستان ورغم تعرّضها للهجوم، التزمت بعدم استهداف البنية التحتية المدنية في الهند، بما في ذلك المنشآت أو السكان أو المعابد.
وأكّد المتحدث وحدة الأمة الباكستانية وقوتها والتزامها بالسلام، محذراً من أي تصعيد من الجانب الهندي. وقال في مؤتمر صحفي: «لم تستهدف باكستان أي منشآت مدنية أو مدنيين أو أماكن عبادة، فهل فعلت قوات الهند ذلك؟ نحن نؤمن بالسلام ونسعى إليه».
ونفى المتحدث أي انقسام داخلي بين الشعب والجيش، قائلاً: «اعتقد البعض أن هناك انقساماً بين الشعب والجيش، لكن هذا غير صحيح. الأمة الباكستانية وجيشها كانا دائماً كتلة واحدة». وتابع: «خلف كل هجوم إرهابي في باكستان، تظهر بصمة الهند».

إيرلندا تعلّق التعاون التجاري مع الشركات الصهيونية

أعلن سيمون هاريس، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة والدفاع في إيرلندا، أن بلاده ستعلق التجارة مع الشركات الصهيونية الموجودة في المناطق الفلسطينية بعد إقرار قانون بهذا الشأن.
وقد أشار هاريس وفي تغريدة له على شبكة التواصل الاجتماعي «إكس» (تويتر) إلى أن الحكومة الإيرلندية ستتخذ قرارًا بشأن هذا القانون يوم الثلاثاء، معربًا عن أمله في أن تبدأ لجنة الشؤون الخارجية بمناقشة هذا المشروع في شهر يونيو. كما أدان هاريس استخدام التجويع كوسيلة ضد الأطفال واستغلال الغذاء كسلاح في ظل الحصار المفروض على غزة، والذي حال لأكثر من ٨٠ يومًا دون دخول آلاف شاحنات المساعدات، بما في ذلك الشاحنات التي تم تمويلها من قبل منظمة الإغاثة الإيرلندية لأكثر من ٦٠٠٠ فلسطيني.

في خطوة نحو الهيمنة العالمية

الازدواجية الأمريكية.. ضغوط لمنع النووي السلمي وبناء نووي داخلي

الوفاق/ في خطوة قد تغيّر ملامح مستقبل الطاقة في الولايات المتحدة والعالم، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن سلسلة من الأوامر التنفيذية التي تستهدف إحياء صناعة الطاقة النووية الأمريكية وتعزيز مكانة الولايات المتحدة النووية. وفي سعيه لكسر احتكار الصين، أطلق ترامب «نهضة الطاقة النووية» من أجل الذكاء الاصطناعي. هذه الخطوة أثارت جدلًا واسعًا، فلقد اتخذ ترامب قرارات متناقضة فيما يتعلق بالطاقة النووية. فمن جهة، فرض قيودًا صارمة على البرامج النووية السلمية في بعض الدول مطالبًا بوقف تخصيب اليورانيوم تمامًا، ومن جهةٍ أخرى، أصدر أوامر بزيادة تخصيب اليورانيوم داخل الولايات المتحدة لتعزيز القدرات النووية الأمريكية. هذه السياسة المزدوجة تثير تساؤلات حول الأهداف الحقيقية وراء هذه التحركات، وتأثيرها على التوازن الدولي في مجال الطاقة النووية.

٤ أوامر تنفيذية.. ومرحلة جديدة للطاقة النووية

يصف ترامب الطاقة النووية بأنها صناعة حيوية ومشرقة، مؤكداً على أنها أصبحت أكثر أمانًا وصديقة للبيئة من أي وقت مضى. وفي ظل السباق العالمي على مصادر الطاقة المستدامة والذكاء الاصطناعي، يرى ترامب أن اللحظة قد حانت لتقود الولايات المتحدة هذا القطاع الحيوي مجددًا.
ولأجل ذلك وقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم الجمعة، أربعة أوامر تنفيذية تهدف إلى إطلاق نهضة الطاقة النووية المدنية في الولايات المتحدة، مع طموح بزيادة إنتاج الطاقة النووية أربع مرات في السنوات الـ٢٥ المقبلة.
ووعد ترامب بإجراءات «سريعة للغاية وآمنة للغاية»، ألا تتجاوز مدة دراسة طلب بناء مفاعل نووي جديد ١٨ شهراً، ويعتزم إصلاح هيئة التنظيم النووي، مع تعزيز استخراج اليورانيوم وتخصيبه.
هذا ويمكن أن يستغرق إصدار تراخيص المفاعلات في الولايات المتحدة أكثر من عشر سنوات في بعض الأحيان، وهي عملية تهدف إلى إعطاء الأولوية للسلامة النووية، لكنها لا تشجع المشاريع الجديدة.
وأعلن ترامب أن اليوم هو وقت الطاقة النووية إن التحدي هو «إنتاج ما يكفي من الكهرباء للفوز في مبارزة الذكاء الاصطناعي مع الصين».
وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون قادرة على اختبار ونشر المفاعلات النووية بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠٢٩. ولتحقيق ذلك تنفذ إصلاحات جذرية للجنة التنظيمية النووية تتضمن النظر في مستويات التوظيف وتوجيه وزارتي الطاقة والدفاع للعمل معاً لبناء محطات نووية على الأراضي الفيدرالية وتنشيط إنتاج اليورانيوم وتخصيبه في الولايات المتحدة.

٩٤ مفاعلاً نووياً عاملاً

الولايات المتحدة أول قوة نووية في العالم، إذ تمتلك ٩٤ مفاعلاً نووياً عاملاً، لكن متوسط أعمار هذه المفاعلات ازداد حتى بلغ ٤٢ عاماً.
وبعد توليه الرئاسة في يناير/كانون الثاني أعلن ترامب حالة طوارئ وطنية في مجال الطاقة، قائلاً إن الولايات المتحدة لديها إمدادات غير كافية من الكهرباء لتلبية احتياجات البلاد المتزايدة، خاصةً لمراكز البيانات التي تدير أنظمة الذكاء الاصطناعي. ومع تزايد الاحتياجات على صعيد الكهرباء، والتي يحركها خصوصاً تنامي الذكاء الاصطناعي، ورغبة بعض البلدان في الاستغناء عن الكربون في اقتصاداتها، يزداد الاهتمام بالطاقة النووية في جميع أنحاء العالم.

بينما يسعى ترامب للحد من إنتاج الطاقة النووية في دول أخرى، يأمر بزيادة تخصيب اليورانيوم في أمريكا

والعام ٢٠٢٢، أعلنت فرنسا التي تبقى صاحبة أعلى معدل طاقة نووية للفرد بواقع ٥٧ مفاعلاً، برنامجاً جديداً يضم ستة الى ١٤ مفاعلاً. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل أول هذه المفاعلات العام ٢٠٣٨، وتظل روسيا المصدر الرئيسي لمحطات الطاقة، إذ لديها ٢٦ مفاعلاً قيد الإنشاء.
تتضمن هذه الخطوات إصلاحاً كبيراً لهيئة التنظيم النووي بما في ذلك النظر في مستويات التوظيف وتوجيه وزارتي الطاقة والدفاع للعمل معاً لبناء محطات نووية على الأراضي الفيدرالية وتنشيط إنتاج اليورانيوم وتخصيبه في الولايات المتحدة ، والتي ستتولى وزارة الدفاع دوراً بارزاً في طلب المفاعلات النووية وتركيبها في القواعد العسكرية.

تأثيرها على العلاقات الدولية

أثارت هذه السياسة انتقادات من الاتحاد الأوروبي، حيث اعتبرت بعض الدول أن الولايات المتحدة تطبق معايير مزدوجة فيما يتعلق بالطاقة النووية، قد تدفع هذه الخطوة دولًا أخرى مثل الصين وروسيا إلى تعزيز برامجها النووية، مما يزيد من حدة المنافسة الجيوسياسية.

القوة النووية الأمريكية هدفها ردع روسيا والصين

أعلنت الإدارة الأمريكية السابقة في عهد بايدن أن الولايات المتحدة بحاجة إلى الاستعداد لتوسيع قوتها النووية لردع التهديدات المتزايدة من الصين وروسيا وكوريا الشمالية، وأن القرارات بشأن نشر المزيد من الأسلحة النووية سيتم تركها للإدارة القادمة للرئيس المنتخب دونالد ترامب، والتي لم توضح بعد خططها الدفاعية. وخلال ولايته الأولى، أيد ترامب جميع برامج الأسلحة النووية الرئيسية التي ورثها من إدارة أوباما وأضاف نظامين نوويين جديدين. وسياسة إدارة بايدن مُدونة في «دليل التخطيط لاستخدام الأسلحة النووية» وتأتي في وقت تمضي فيه الصين في تعزيز ترسانتها النووية على نطاق واسع، وتحجم روسيا عن المشاركة في محادثات الحد من الأسلحة، وتعمل كوريا الشمالية على زيادة ترسانتها من الأسلحة النووية. هذه التوجيهات تكلف وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» بتطوير خيارات لردع العدوان من جانب الصين وروسيا وكوريا الشمالية في وقت واحد. وكانت سياسة بايدن تؤكد على أهمية تطوير أنظمة غير نووية متقدمة، وتعميق التعاون العسكري مع الحلفاء في آسيا وأوروبا لمواجهة المخاطر المحتملة.

ازدواجية المعايير

تعكس سياسة ترامب تجاه الطاقة النووية ازدواجية واضحة، حيث يسعى إلى منع تخصيب اليورانيوم في دول أخرى بحجة منع انتشار الأسلحة النووية، بينما يعزز تخصيب اليورانيوم داخل الولايات المتحدة لدعم الصناعة النووية والقدرات الدفاعية. هذه السياسة تثير تساؤلات حول التوازن الدولي في مجال الطاقة النووية، وتأثيرها على الاستقرار العالمي. هل ستؤدي هذه التحركات إلى تعزيز الأمن القومي الأمريكي، أم أنها مجرد بداية لمرحلة جديدة من التوترات النووية؟

في ظلّ استنزاف الأنظمة الحالية

ألمانيا تصدر توجيهاً مباشراً يقضي بضرورة تجهيز جيشها

أظهرت وثيقة رسمية أنّ رئيس هيئة الأركان الألمانية، كارستن بروير، أصدر توجيهاً مباشراً يقضي بضرورة تجهيز الجيش الألماني تجهيزاً كاملاً بالأسلحة والعتاد بحلول عام ٢٠٢٩.
ويأتي توجيه بروير بالتزامن مع تقديرات مسؤولين عسكريين كبار آخرين في حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى أنّ روسيا ربما تكون بحلول ٢٠٢٩ قد أعادت تشكيل قواتها.
ووفق الوثيقة المعنونة بـ«أولويات توجيهية لتعزيز الاستعداد»، والتي وُقّعت يوم ١٩ أيار/مايو الجاري، فإنّ بروير أكّد أنّ تحقيق هذا الهدف ممكن عبر استخدام التمويل المتاح نتيجة خطة تخفيف أعباء الديون التي أقرّتها الحكومة الألمانية في آذار/مارس الماضي. ولم تصدر وزارة الدفاع الألمانية أي تعليق رسمي على الوثيقة حتى الآن.
وحدّد بروير أولويات واضحة، تتضمّن: تعزيز الدفاعات الجوية الألمانية ولا سيما في ظلّ استنزاف الأنظمة الحالية، مع تركيز خاصّ على اعتراض الطائرات المسيّرة، وتطوير منظومات دفاعية متعدّدة تتراوح بين أنظمة طويلة المدى مثل «باتريوت»، إلى أنظمة قصيرة المدى.
وكانت تقارير سابقة قد أشارت إلى أنّ «الناتو» طلب من برلين مضاعفة قدراتها الدفاعية الجوية ٤ مرات على الأقل. وتشمل أولويات بروير أيضاً، زيادة القدرة على تنفيذ ضربات دقيقة للغاية، واستهداف مواقع على مسافة تتجاوز ٥٠٠ كيلومتر من «خطوط العدو، كذلك، تشمل الخطة: رفع أهداف تخزين الذخيرة بجميع أنواعها، والتوسّع السريع في قدرات الحرب الإلكترونية، وإنشاء نظام «مرن ومتكامل» للقدرات الهجومية والدفاعية في الفضاء. وتستند خطّة رئيس الأركان إلى الموارد المالية التي أتاحها خفض الديون الألمانية، وهو ما يوفّر فرصة نادرة لتحديث عميق في البنية العسكرية، وترى القيادة الألمانية أنّ هذا الاستثمار ضروري في ظلّ التحدّيات المتزايدة في أوروبا الشرقية، وتصاعد المخاوف بشأن الأمن الجماعي لحلف «الناتو». يذكر أنّ ألمانيا تعدّ من الداعمين الأساسيين لأوكرانيا مالياً وعسكرياً منذ بدء الأزمة الأوكرانية في شباط/فبراير ٢٠٢٢.

«فايننشال تايمز»: أوكرانيا تحولت إلى حقل تجارب لتقنيات الحرب الحديثة

رأت صحيفة «فايننشال تايمز» أن أوكرانيا باتت اليوم تُستخدم كميدان اختبار للتقنيات العسكرية الحديثة بما فيها المسيّرات، في ظل تحولات كبرى يشهدها العالم في طبيعة الحروب غير التقليدية.
وأشارت كاتبة المقال الصحفية الأمريكية رانا فوروهار، إلى أن الميزانية العسكرية للولايات المتحدة آخذة في الارتفاع، وكذلك الإنفاق الدفاعي في الصين وأوروبا، لكن معظم هذه الاستثمارات ما زال يُضخ في تقنيات تقليدية مثل مقاتلات F-٣٥ والسفن والغواصات، وهو ما يثير تساؤلات لدى بعض المحللين حول مدى فعالية هذا التوجه في ظل التغيرات التكنولوجية التي تعيد تشكيل طبيعة الصراعات الحديثة.
كما لفتت إلى أن أنظمة الحرب الحديثة باتت تعتمد بشكل متزايد على الطائرات المسيّرة والصواريخ المنخفضة التكلفة، وهي تُستخدم في النزاع الأوكراني وكذلك من قِبل جماعة الحوثيين، مما يُعيد تعريف أدوات الحروب الحديثة.
وجاء في المقال: «بمعنى من المعاني، تحولت أوكرانيا إلى ميدان اختبار لهذه التحولات في أساليب الحروب».
وترى فوروهار أن هذه التغييرات في طبيعة الحروب لن تؤثر فقط على شركات الصناعات الدفاعية التقليدية، بل ستكون لها أيضا تداعيات اقتصادية وجيوسياسية كبرى على مستوى العالم. كما رأت أن الاعتماد على شركات السلاح الأمريكية قد تراجع، مما يمنح بعض الدول والأطراف قدرا أكبر من الاستقلالية في مجال الدفاع.
واختتمت الصحفية الأمريكية بالقول: «إن معايير النجاح العسكري في المستقبل القادم لن تُقاس بحجم الميزانية الدفاعية، بل بمدى التقدم التكنولوجي والقدرات التقنية للدول».